

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

قال الحارثي فيخرج مثله هنا .
وقال ومن الأصحاب من أبي الإلحاق بمسألة المراجعة .
قال بن عقيل عندي أن دعواه لا تقبل لأن مذهبنا أن الذرائع محسومة وهذا فتح لباب الاستدراك لكل قول يوجب حقا .
ثم فرق بأن المراجعة كان فيها أمينا حيث رجع إليه في الإخبار بالثمن وليس المشتري أمينا للشفيع وإنما هو خصمه فافترقا .
وقال في الرعاية الكبرى وقيل يتحالفان ويفسخ البيع ويأخذه بما حلف عليه البائع لا المشتري .
قوله فإن ادعى أنك اشتريته بألف فقال بل اتهمته فالقول قوله مع يمينه بلا نزاع .
فإن نكل عنها أو قامت للشفيع بينة فله أخذه ويقال للمشتري إما أن تقبل الثمن وإما أن تبرئ منه .
اعلم أنه إذا ادعى الشفيع على بعض الشركاء دعوى محررة بأنه اشترى نصيبه فله أخذه بالشفعة وأنكر الشريك وقال إنما اتهمته أو ورثته فالقول قوله مع يمينه .
فإن نكل عن اليمين أو قامت بينة للشفيع بالشراء للشفيع أخذه ودفع الثمن إليه .
فإن قال لا أستحقه فجزم المصنف هنا أن يقال للمشتري إما أن تقبل الثمن وإما أن تبرئ منه كالمكاتب إذا جاء بالنجم قبل وقته وهذا أحد الوجوه .
اختاره القاضي وابن عبدوس في تذكرته وجزم به في النظم والرعايتين والحاوي الصغير على ما يأتي قريبا .
وقيل يبقى في يد الشفيع إلى أن يدعيه المشتري فيدفعه إليه